

**العمل عبر الإنترنت وأداء الأعمال:
دراسة حالة المشروعات الصغيرة
في العراق للفترة ما قبل وبعد
جائحة فيروس كورونا المستجد**

Online Working and Business Performance: A Case Study of Small Business in Iraq for the Period Pre-And Post- the Novel Coronavirus Pandemic

م.م سرور عبد الكريم عبد اللطيف

Seror abdulkareem abduLatif

مدرس مساعد في كلية الامام الاعظم الجامعة

قسم العلوم المالية والمصرفية الاسلامية

seroralhajim135@gmail.com

المستخلص

تحتل المشروعات الصغيرة أهمية كبيرة في أي من الاقتصادات العالمية، سيما وأن مشاركتها تمثل النسبة الأكبر في الاقتصادات الوطنية مقارنة بالمشاريع او الشركات الكبرى. وقد جاءت الدراسة الحالية في محاولة لتعريف أهمية المشروعات الصغيرة في العراق، وبيان دور اعتماد خدمات الأنترنت في تحسين أداء هذه المشروعات. وقد تم البدء في اجراء هذه الدراسة في شهر نوفمبر من عام ٢٠١٩، وبسبب تأثر العالم عموماً، والعراق خصوصاً، وبوباء كورونا المستجد بداية العام ٢٠٢٠، تم توسيع جوانب الدراسة لتمتد الى شهر أيار من عام ٢٠٢٠، وبالتالي اجراء مقارنة بسيطة لآراء عينة الدراسة قبل وبعد وباء كورونا المستجد. ان الهدف الرئيس من الدراسة الحالية هو معرفة دور وتأثير اعتماد العمل عبر الأنترنت في تحسين أداء المشاريع الصغيرة في العراق. إذ ان مشكلة الدراسة تمثلت في تحديد طبيعة عمل المشاريع الصغيرة في العراق، وكيفية مساهمة الأنترنت في تحسين اداءها. وتمثل مجتمع الدراسة في المشاريع الصغيرة العاملة في العراق، فيما تمثلت عينة الدراسة في (٣٩) مشروع صغيرة، (٢٦) مشروع منها قائم عبر الانترنت بصورة كلية مثل مشاريع بيع الألبسة ومواد التجميل، والأجهزة الالكترونية، ومشاريع تصميم وبناء المواقع الالكترونية. و(١٣) مشروعاً يؤدي بعض أنشطته عبر الأنترنت، مثل مشاريع بيع الأثاث المنزلي وبيع أجهزة الحاسوب، ومطاعم الوجبات السريعة، وتم الوصول الى العينة على فترتين من الزمن، قبل وبعد الوباء المستجد. واستخدمت الدراسة عدداً من الأساليب الإحصائية منها مقاييس الإحصاء الوصفي، ومقاييس الإحصاء الاستدلالي باستخدام برنامج (SPSS, v22). وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها وجود علاقة ارتباط إيجابية ودالة معنوية بين العمل عبر الانترنت وإدارة المشاريع الصغيرة وتحسين كفاءتها، فضلاً عن وجود تأثير عالي للفترة ما بعد الوباء المستجد. فيما اشتملت أهم توصيات الدراسة على ضرورة الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة عبر تمويلها والمساهمة في تسويق مخرجاتها، فضلاً عن أهمية عقد ورش اجتماعية تهدف الى زيادة الوعي بالمشاريع الصغيرة ودورها في معالجة المشاكل الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: العمل عبر الانترنت، المشاريع الصغيرة، تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، إداء المشاريع الصغيرة، فايروس كورونا.

Abstract

Small business occupy great importance in any of the global economies, especially since their participation represents the largest percentage in the national economies compared to the major projects or companies. The current study came in an attempt to define the importance of small business in Iraq, and to clarify the role of adopting Internet services in improving the performance of these businesses. This study was started in November of 2019, and because the world in general, and Iraq in particular, was affected by the novel coronavirus (COVID-19) at the beginning of 2020, the aspects of the study were expanded to extend to May of 2020, and thus a simple comparison of the opinions of the study sample before and after COVID-19. The main objective of the current study is to know the role of online work adoption in improving small business performance in Iraq. The problem was attempting to determine the nature of the work of small business in Iraq, and how the Internet contributes to improving its performance. The study population was represented in the small business operating in Iraq, while the study sample consisted of (39) small business, (26) of which are entirely online, such as clothing sales, cosmetics, electronic devices, and websites design and construction business. In addition to (13) business that perform some of its activities via Internet, such as selling home furniture, computers selling, and fast food restaurants. The sample was reached in two periods, before and after the COVID-19. The study used a number of statistical methods, including descriptive and inferential statistics that analyzed using the SPSS, v22 program. The study reached a set of results, including a positive and significant correlation between working via Internet and managing small business, and improving their efficiency. As well as the high effect of working via Internet in managing small business for the post-pandemic period. While the most important recommendations of the study included the necessity of government support for small projects by financing and contributing to the marketing of their outputs, as well as the importance of holding social workshops aimed at increasing awareness of small projects, and their role in addressing the social problems.

Keywords: online work small business ITC small business performance
covid-19

١-المقدمة

- على الصعيدين الرسمي والأهلي -
بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها
بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة
للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها
كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة،
كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات
الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية،
وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية
والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على
القطاع العام في توفير فرص العمل.

وتتكون البنية التحتية المالية من
أنظمة تتم من خلالها معالجة المدفوعات
والمعاملات باستخدام الأدوات المالية.
تتيح هذه البنية التحتية للأفراد والشركات
والسلطات تنفيذ المدفوعات بطريقة آمنة
وفعالة. كما أنه يجعل من الممكن الدفع
بأمان وكفاءة للأدوات المالية وتقديمها
مثل الأسهم والسندات والمستقات
المالية، والتي يتم تداولها في الأسواق
المالية. وبهذه الطريقة، فهي جوهر النظام
المالي ويشكل شرطاً مسبقاً لكفاءة أداء

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير
المشاريع الصغيرة وتشجيع اقامتها،
وكذلك المشاريع المتوسطة من أهم روافد
عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية
في الدول بشكل عام، والدول النامية
بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً
أساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية من ناحية،
والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر
والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت
دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً،
وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف
السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

ونظراً لأهمية هذه المشروعات،
أخذت معظم الدول النامية تركز
الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع
إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة
وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها
في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه
الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من
الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد

الأعمال والبيئة والمجتمع. (Inquiry, 2016)

كما يعد توافر وتكلفة القروض المصرفية أمراً بالغ الأهمية للعديد من الشركات الصغيرة نظراً لأن هذه الشركات تفتقر غالباً إلى خيارات أخرى للتمويل الخارجي. إذ يزداد اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي بشكل خاص خلال الأزمات المالية، وبالتالي فهي تعاني أكثر من غيرها من الاضطرابات في الأسواق المالية والتباطؤ في النشاط الاقتصادي. وبالتالي، فإن توافر وتكلفة القروض للشركات الصغيرة يمكن أن يعتمد على سلوك البنوك المحلية المتنافسة.

(Jiménez, et al, 2012)

وتحتل المشاريع الصغيرة في العراق أهمية خاصة، إذ انه غالباً ما يتم النظر الى السوق العراقية على انها سوق خصبة للمشروعات الصغيرة او المتوسطة. إذ يعد مثل وجود هذه المشاريع ضرورة

النظام المالي. إذا نشأت مشاكل في البنية التحتية المالية، فقد يكون لها عواقب سلبية خطيرة على أداء النظام المالي، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف جوهريّة على المجتمع. وبالتالي فإن أداء البنية التحتية المالية مهم لاستقرار النظام المالي.

وغالباً ما يشار إلى الوصول إلى الائتمان المصرفي كواحد من القيود الرئيسية التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو موضوع مهم لصانعي السياسات والباحثين على حد سواء، لأن المؤسسات المالية هي في صميم أي انتقال إلى الاقتصاد المستدام. ويجب تسخير الإمكانيات الكاملة للنظام المالي ليكون بمثابة محرك في انتقال الاقتصاد العالمي نحو التنمية المستدامة. وبالتالي،

فإن الوصول إلى رأس المال هو عامل تمكين مهم للنجاح في الانتقال إلى النظم الاقتصادية التي تهدف إلى التوفيق بين الأداء الاقتصادي والبيئي، من خلال اعتماد مناهج مبتكرة لمعالجة العلاقة بين

لنمو الاقتصاد العراقي الذي يعاني من

حالة ضعف واضحة تتطلب المزيد من

المشروعات التي يشترك فيها الافراد

بشكل مباشر بهدف تحسين الحالة

الاقتصادية العامة. كما تحتل وسائل

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أهمية كبيرة في انشاء ونمو واستمرار

مثل هذه المشاريع. فقد سهلت وسائل

الاتصالات وبشكل واضح من عملية

تشغيل الاعمال، والحصول على المواد

اللازمة لأي نشاط تجاري. كما ساعدت

نظم المعلومات في التعرف على حاجات

الزبائن وبالتالي إمكانية تلبيتها بصورة

سريعة. وازدادت أهمية الوصول الى

الانترنت في تشغيل المشاريع الصغيرة في

الفترة ما بعد وباء كورونا المستجد، فقد

بات العمل عبر الأنترنت بمثل الوسيلة

المثالية لأداء الاعمال عن بعد، وتحقيق

الاتصال بالزبائن إلكترونياً تماشياً مع

قرارات الاجراء الصحية والتي تشجع

على التباعد الاجتماعي ومنع حركة

الافراد في الأسواق أو المدن.

٢- مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد

دور وسائل تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات بصورة عامة، والانترنت

بصورة خاصة، في انشاء المشروعات

الصغيرة وتحسين أدائها في العراق. خاصة

مع تحول العديد من المتاجر الصغيرة من

الوجود الفعلي الى العمل الافتراضي

باستخدام تلك الوسائل المذكورة آنفاً.

بل أن الكثير من أصحاب الأموال

الصغيرة قد بدأ فعلياً بإنشاء الشركة

لتعمل بصورة افتراضية مستفيداً من

العوامل التي تساعد في نجاح تلك الشركة

مثل سهولة الحصول على البضاعة من

بلدان المنشأ، والتعرفة الجمركية المناسبة،

والحاجة المستمرة للزبائن.

وبالتالي فإننا نبحت في هذه الدراسة

عن إيجاد اجابه للأسئلة الآتية:

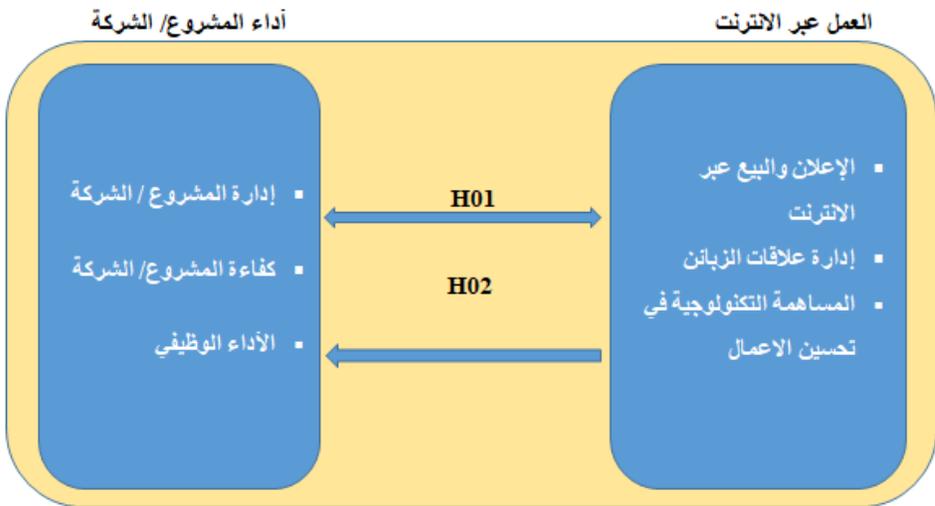
١- ماهي طبيعة الشركات العاملة عبر

- الأترنت في العراق؟
- ٢- كيف يمكن أن يساعد الانترنت في تحسين إداء الشركات؟
- ٣- هل هناك دور وأثر لاعتماد العمل عبر الأترنت في تحسين إداء الشركات الصغيرة؟
- ٤- هل يختلف دور وأثر اعتماد العمل عبر الأترنت في تحسين إداء الشركات الصغيرة للفترة ما قبل وبعد وباء كورونا المستجد؟
- ٣- أهداف الدراسة
- تتلخص أهداف الدراسة الحالية بالآتي:
- ١- التعرف على حال المشروعات الصغيرة في العراق وتصنيفها وفقاً للجهات الرسمية.
- ٢- التعرف على مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في العراق وبيان حجم كل منها.
- ٣- تقديم صورة للمشروعات الصغيرة التي تعتمد الانترنت في مجال عملها وأصنافها.
- ٤- توضيح أهمية اعتماد وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تشغيل المشروعات الصغيرة في العراق.
- ٥- تحديد عمر الشركات الصغيرة العاملة عبر الانترنت في العراق.
- ٦- التعرف على مبررات الشركات التي تحولت من العمل الفعلي الى العمل الافتراضي في العراق.
- ٧- إيضاح دور الأترنت في تحسين عمل المشروعات الصغيرة الفعلية منها والافتراضية في العراق.
- ٨- إعطاء تصور واضح للتغير الحاصل في آراء العينة لمفهومي الدراسة الأساسيين عبر الفترة الزمنية ما قبل وبعد الوباء المستجد.
- ٤- انموذج الدراسة وفرضياتها للأغراض الخاصة بالدراسة الحالية، فهي تشتمل على متغيرين، يمثل العمل عبر الانترنت المتغير المستقل بأبعاده (الإعلان والبيع عبر الانترنت، وإدارة

علاقات الزبائن، والمساهمة التكنولوجية في تحسين الاعمال). فيما يمثل إداء المشروع المتغير التابع، والذي اشتمل على ثلاثة أبعاد هي (ادارة المشروع / الشركة، وكفاءة المشروع / الشركة، والأداء الوظيفي) وكما في الشكل (١).

الشكل (١)

المخطط الفرضي للدراسة



٥- فرضيات الدراسة

H_{01} الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد دور لاعتماد العمل عبر الانترنت في تحسين

أداء المشروعات الصغيرة في العراق

H_{02} الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر معنوي عند مستوى $(\alpha \geq 0.05\%)$ لاعتماد

العمل عبر الأنترنت في تحسين أداء المشروعات الصغيرة في العراق

٥- التعريفات الإجرائية

٥-١: العمل عبر الانترنت: ويمثل الاعمال التجارية التي يتم اداءها بالاعتماد على

شبكة الانترنت.

- ٥-٢: الإعلان والبيع عبر الانترنت: وتمثل الأنشطة البيعية والتسويقية التي تستخدم الانترنت في إنجازها.
- ٥-٣: إدارة علاقات الزبائن: وتتمثل في الأنشطة والإجراءات التي يقوم بها مالكي المشروع أو ادارته والتي تهدف الى التعرف على حاجات الزبائن واقتراحاتهم والتعامل معها على النحو الفاعل.
- ٥-٤: المساهمة التكنولوجية: وتتمثل في الأدوات والتقنيات والأجهزة والوسائل التكنولوجية التي يتم استخدامها بهدف تحسين كفاءة المشروع.
- ٥-٥: إداء المشروع: ويتمثل في قدرة ورغبة إدارة المشروع على تحقيق الأهداف المنشودة على نحو كفوء وفاعل.
- ٥-٦: إدارة المشروع: وتتمثل في أنشطة الإدارة تنظيم عمل المشروع مثل الحصول على المدخلات وأنشطة البيع والتسويق وأنشطة ماب بعد البيع فضلاً عن الأنشطة الخاصة بالجوانب البشرية والمالية للمشروع.
- ٥-٧: كفاءة المشروع: ويتمثل في استخدام المشروع لموارده بصورة مميزة بهجف الوصول الى عائد أعلى بتكلفة أقل.
- ٥-٨: الأداء الوظيفي: ويتمثل في قيام الإدارة والعاملين في المشروع بالمهام الموكلة بهم عبر وفقاً لأهداف مالكي المشروع أو ادارته بهدف تحقيق النتائج المرجوة.
- ٦-١: المراجعة النظرية
- ٦-١: المشاريع الصغيرة-المفهوم
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي العامل الرئيسي للتقدم الاقتصادي في معظم البلدان التي تتأثر بها هذه الدول المتقدمة أو النامية، وتعلب البنوك الدور الاكبر في تشجيع المشاريع الكبيرة وإهمال المشروعات الصغيرة التي أدت إلى فجوة مالية ضخمة بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الكبيرة، حيث تم رفض حوالي ٧٥٪ من طلبات التمويل

٣- الشركات المتوسطة تحتوي على ٣٠٠ موظف، ولديها أصول ومبيعات تصل إلى ١٥ مليون دولار.

٦-٢: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يعود جزء كبير من الازدهار الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. فالشركات الصغيرة والمتوسطة هي عامل مهم في خلق فرص العمل (Sadi, 2010:406) فهي توفر حوالي ٥١٪ من الوظائف الجديدة وتشارك في حوالي ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية (Mohammed, 2015:3). هناك حوالي ٦٠-٧٠٪ من العمالة تعتمد على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فالشركات الصغيرة والمتوسطة لا تعطي الوظائف فحسب، بل هي أيضاً مصدر لإنتاج أشياء مبتكرة تلبى احتياجات

للمؤسسات الصغيرة في سنة واحدة من البنوك التجارية. (Islam, et.al, 2014: 82) (Zubair 2014:6) (Mohammed, 2015:186).

ويتكون قطاع الأعمال في العالم من جزأين رئيسيين، أحدهما هو القطاع العام والأخرى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). أهم شيء هو أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت تعكس المساهمة الرئيسية في تطوير هذا العالم لسنوات عديدة. ويعرّف البنك الدولي الشركات الصغيرة والمتوسطة باستخدام المؤشرات التالية: (Ayyagari, et.al, 2005: 420) (Ardic, 2011:16)

١- المشاريع الصغيرة: عدد التوظيف ١٠، وتقدر قيمتها بـ ١٠٠،٠٠٠ دولار والمبيعات قد تصل إلى ١٠٠،٠٠٠ دولار
٢- الشركات الصغيرة التي لديها حوالي ٥٠ موظف وأصول ومبيعات تبلغ حوالي ٣ مليون دولار.

الصغيرة والمتوسطة. في الواقع، فإنها تمثل حوالي ٩٩ ٪ من جميع الشركات في البلدان النامية. ومع ذلك، عدد آخر من الباحثين يقرون بوجود أدلة محدودة للغاية حول مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى، تبين ورقة عمل (Ayyagari, et.al, 2005: 431) وجود علاقة إيجابية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العمالة والناتج المحلي الإجمالي. واستنتاجهم هو أن أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكلي تعتمد على مستوى الثراء، في البلد: فكلما كان الاقتصاد أكثر ثراءً، كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر أهمية للاقتصاد الكلي.

٦-٣: تحديات انشاء ونمو المشاريع

الصغيرة

من بين التحديات الخارجية التي تحول دون نمو المشاريع الصغيرة

المجتمع بشكل مناسب (OECD, 2006) ((Sadi, 2010:409).

الشركات الصغيرة والمتوسطة هي أيضا مصدر للابتكار والمرونة في السوق التي اكتسبت قيمة أكبر في البلدان المتقدمة والنامية. ووفقاً لإحصاءات الأعمال لعام ٢٠١٣ في دول الاتحاد الأوروبي، كانت جميع الشركات تقريباً شركات صغيرة ومتوسطة الحجم. خاصة أنها استحوذت على سوق الشركات الصانعة حتى ٩٥ ٪ في معظم الدول. ٩٩,٩ ٪ في تركيا، ٨٠ ٪ في الشركات المصنعة في الولايات المتحدة هي الشركات الصغيرة والمتوسطة. وهناك ٤ ملايين من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة وجعل ٤٦ ٪ من العمالة في القطاع الخاص. (Cowling, et.al, 2012: 781)

لقد أوضح (Fjose, et.al, 2010:17) بأن معظم الشركات في البلدان النامية تقع في فئة الشركات

هناك تحدّ آخر يواجهه الشركات الصغيرة، وهو عدم كفاية القدرة على تحمل التمويل طويل الأجل. وعليه فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى المعاناة بشكل كبير بسبب عدم قدرتها على تأمين تمويل طويل الأجل، حيث تعد ندرة التمويل طويل الأجل عائقاً رئيسياً أمام زيادة الاستثمار والنمو في الشركات الصغيرة والمتوسطة. (Ishengoma, & Kappe, 2008:78)

٦-٤: الخصائص العامة للمشروعات الصغيرة
على الرغم من الحجم النسبي الصغير للمشروعات الصغيرة، إلا أنها تتميز بخصائص معينة تختلف بها عن بقية المشروعات الأخرى لعل من أبرزها: (كنجو، ٨: ٢٠٠٧)

١. الإشراف المباشر من قبل مالك المشروع: إذ أن إدارة هذه المشروعات تتم من قبل المالك شخصياً. سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات

والمتوسطة الحجم هي محدودية الوصول إلى تمويل الأعمال. واستجابة لهذه التحديات، عملت حكومات كثيرة دون كلل على إنشاء آليات أخرى لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بعيداً عن المصارف التجارية، التي تكون أسعار الفائدة وشروط القروض الخاصة بها غير جذابة في العادة. (Azende,2011:82)

وتعد الضمانات غير كافية لتأمين القروض تحدياً آخر لتمويل المشاريع الصغيرة، إذ يتم تقديم معظم التمويل من الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي من قبل البنوك التي تدعمها ضمانات ائتمانية. ففي غياب الشبكات الاجتماعية، تستمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع ندرة الضمانات لتأمين القروض البنكية، ومع ذلك، هناك دليل على أن الضمانات غير الكافية لا تزال تعطل الاحتياجات الحالية لهذه الشركات الصغيرة والمتوسطة. (UNEP,2007)

٢. دقة الإنتاج وجودته بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته.
 ٣. يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلّة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الأسواق وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية إذ أن طبيعة عمل هذه المشروعات يرتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للأفراد.
 ٤. الإسهام في رفع المستوى المعيشي وتلبية جزءاً من الاحتياجات الأساسية لسرائح المجتمع المختلفة.
 ٥. تتميز هذه المشروعات بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة بالنظر لعدم جدوى إقامة المشاريع الكبيرة.
 ٦. إن درجة المخاطرة في المشروع الصغير ليست مرتفعة.
 ٧. إن المسافة ما بين صانع القرار العام
- والمشروع الصغير هي بعيدة نسبياً.
- ٦-٥: المشروعات الصغيرة في العراق وسبل تطورها
- يعد التشغيل أحد المتغيرات الرئيسة لأحداث تقدم ملموس لمكانة الافراد في المجتمع، لان اندماجهم وحصولهم على فرص عمل تؤدي الى تحقق منفعة اقتصادية واجتماعية كفيلة بتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وتنمية بشرية مستدامة، محققة بذلك امنهم الوظيفي والإنساني وتقليل التميز الاجتماعي والفقر الذي يعاني منه المجتمع العراقي. ولو القينا النظر الى واقع نمو السكان وتشغيل القوى العاملة في العراق، تحديداً للفترة الزمنية من ٢٠٠٠ - ٢٠١٢، لوجدنا ان عدد السكان في تزايد مستمر مسجلاً عام ٢٠١٢ (٣٤) مليون نسمة وفق احصاءات الحصر والترقيم، بمعدل نمو (٣٪) فضلاً عن حصول تغيرات سكانية جغرافية، والتي تفسرها الهجرة الداخلية متأثرة بفقدان الامن وحالات

٦-٥-١: الأهمية النسبية
للمشروعات الصغيرة في العراق
تحسن وضع تلك المشروعات
في عام ٢٠١٢ عما كانت عليها عام
٢٠٠٥ ليصبح عددها (٤٧٤٦٦) وهذا
جاء نتيجة تزايد اهتمام صناع القرار
والمختصين والتي اثمرت بإصدار قانون
سمي «قانون المشروعات الصغيرة
والمتوسطة» عام ٢٠١١ ومنحها اولوية
الاقراض وإعفاءهم من اسعار فائدة
النابعة من اعتماد خطط تنموية وسياسات
تشغيل الداعية الى النهوض بالقطاعات
الاقتصادية وخاصة قطاع الصناعة
كسياسة التشغيل لعام ٢٠٠٩ وخطة
التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٤ وخطة
التنمية الحالية ٢٠١٣-٢٠١٧. ويوضح
الجدول التالي عدد المشروعات الصغيرة
في العراق للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)
(وزارة التخطيط العراقية ٢٠١٠-
٢٠١٤).

التهجير القسري والعنف وطبيعة
سياسات التشغيل المطبقة والمتمثلة
بفتح باب التعيين لوزارات الدفاع
والداخلية والتعليم والصحة، وتغيير
اتجاهات الانفاق الحكومي والاستهلاكي
والاستثماري، لتصب اغلبية الانفاق نحو
دعم مستلزمات العسكرية الحربية مع
استمرار ملحوظ في ركود القطاعات
الانتاجية. فضلا عن تعطيل كافة
المشروعات الصناعية وتوقفها عن الانتاج
بسبب توجهات السياسة الاقتصادية نحو
اقتصاد السوق والانفتاح على العالم وتحرير
الاقتصاد من قيوده الكمية والنوعية وفتح
الحدود امام الاستيراد من مختلف المناشئ
ودخول المنتجات الرخيصة الى الأسواق
وتهميش القطاع الخاص وطبيعة سوق
العمل العراقي ونوع الطلب والعرض
من القوى العاملة من حيث التدريب
والمهارات والمؤهلات مؤثرةً بذلك على
حجم القوى العاملة في العراق. (وزارة
التخطيط العراقية ٢٠١٠-٢٠١٤).

العمل عبر الإنترنت وأداء الأعمال: دراسة حالة المشروعات الصغيرة في العراق
للفترة ما قبل وبعد جائحة فيروس كورونا المستجد

م.م سرور عبد الكريم عبد اللطيف

الجدول (١)

عدد المشروعات الصغيرة في العراق للفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
المشروعات الصغيرة	٧٧١٢٧	١٧٩٢٩	١٧٥٩٩	١٠٠٧٨	١١٢٢٠	١٣٤٠٦	١٠٢٨٨	١٠٢٨٨	١٠٢٨٨	١٠٢٨٨	١٠٢٨٨	١٠٢٨٨	١٠٢٨٨
المشروعات المتوسطة	١٥٦	٧٩	٧٢	٥٢	٥٢	٥٧	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

الجدول (٢)

المشروعات الصغيرة حسب المساهمة والتشغيل في العراق للفترة ٢٠١٢-٢٠٠٣

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة من مجموع المشاريع	٩٨	٩٧,١	٩٦,٨	٩٥	٩٦,١	٩٦,١	٩٦,١	٩٦,١	٩٦,١	٩٦,١	٩٦,١	٩٦,١	٩٦,١
مساهمة المشروعات الصغيرة في التشغيل -	٣٦,٨	٣١,٤	٣٠,٨	٢٠,١	٢١,٧	٢٣,٢	٢٣,٢	٢٣,٢	٢٣,٢	٢٣,٢	٢٣,٢	٢٣,٢	٢٣,٢

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة.

المعنية كوزارة العمل لغرض متابعة بقاء استمرارية المشروعات الممنوحة.

- تحفيز المشروعات الصغيرة من خلال إجراء التعديلات الضريبية اللازمة بإعفاء الأرباح التي تحققها تلك المشروعات.

- توفير بنية التحتية من خلال توجيه موازنة الدولة نحو الانفاق الاستثماري في قطاع الصناعة وتوافر الطاقة الكهربائية لأنها عصب النهوض بالمشروعات الصناعية.

- إنشاء وتحديث قاعدة بيانات عن المشروعات الصغيرة (تتضمن عدد المشروعات الصغيرة ونوعها وحجمها وتوزيعها جغرافيا وقطاعيا وفق النوع الاجتماعي والقروض الممنوحة من قبل الدولة والمصارف التجارية) مع توحيد أسس ومعايير إعداد البيانات على المستوى المحلي.

- تفعيل دور المصارف كمؤسسات تمويلية تساهم في تقديم قروض ميسرة

٦-٥-٢: سبل النهوض بالمشروعات الصناعية الصغيرة في العراق

يمكن اعتماد عدة اجراءات واليات مقترحة تدعمها وتنهض بها ويمكن من خلالها تشجيع روح المبادرة الفردية باعتبارها واحداً من أهم السبل الناجحة في التأثير الايجابي على الأمن الإنساني والاجتماعي والاقتصادي وهي كالآتي:

- بناء استراتيجية وطنية للمشروعات الصغيرة

- دعم الحكومة المشروعات الصناعية الصغيرة

- زيادة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.

- اقرار قانون خاص بالمشروعات الصغيرة من قبل وزارة الصناعة والمعادن ليتماشى مع قانون القروض الصغيرة والصادر تحت عنوان (قانون دعم

المشاريع الصغيرة المدرة للدخل) رقم ١٠ لسنة ٢٠١٢ بالتعاون مع الجهات

بعض من أنشطتها عبر الانترنت، على ان لا يتجاوز العاملون في تلك الشركات (١٠) عاملين (تصنيف البنك الدولي).

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بصورة عشوائية، واشتملت على (٢٦) مشروع عامل عبر الانترنت بصورة كلية، وهي المشروعات التي تتنوع بين مشاريع بيع الألبسة، ومواد التجميل، والأجهزة الالكترونية والكهربائية، ومشاريع نصب وبرمجة أجهزة الارسال والاستقبال، ومشاريع القرطاسية، ومشاريع تصميم وبناء المواقع الالكترونية، فضلاً عن مشاريع بيع الأطعمة المعدة في المنازل.

فيما تم مسح (١٣) مشروع آخر يقوم ببعض انشطته عبر الانترنت، أي أن لديه وجود فعلي على الأرض، هذه المشاريع تنوعت بين مشاريع بيع الأثاث المنزلي، وأجهزة وملحقات الحاسوب، وقطع غيار المركبات، ومطاعم الوجبات السريعة. وبذلك تكون عينة الدراسة متكونة من (٣٩) شركة. أما وحدة

بأسعار فائدة مناسبة لصغار المستثمرين والصناع مع مزيد من التوعية ببرامج المصارف في هذا الشأن.

- انشاء حاضنات اعمال صناعية
- منح القروض الصغيرة
- انشاء مراكز تدريب للمشروعات الصغيرة
- انشاء صندوق تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة
- تعزيز البيئة التشريعية والقانونية

٧- منهجية الدراسة

٧-١: مجتمع الدراسة وعينتها

لصعوبة تحديد عدد الشركات التي تعتمد على الانترنت في أداء أنشطتها، ولعدم وجود تصنيف رسمي لتلك الشركات، ولعدم وجود سجلات خاصة بالمشاريع الصغيرة في العراق، فقد تم تحديد مجتمع الدراسة على انه جميع الشركات التي تعمل عبر الانترنت بصورة كلية، او الشركات التي تؤدي

ليتم تحليلها فيما بعد بواسطة برنامج التحليل الاحصائي (Statistical Package for Social Sciences v.22).

٧-٢: اداة الدراسة

تم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وقد تم تصميمها لتشتمل على متغيرين، متغير مستقل ومتغير تابع. وتوزيعها بصورة ورقية Hardcopy في المسح ما قبل الوباء، فيما تم توزيعها بصيغة الكترونية في المسح ما بعد الوباء، بالاعتماد على نماذج Google form، وارسال رابط الاستمارة الالكتروني لوحدة المعاينة عبر مجموعة من الوسائل، منها على سبيل المثال لا الحصر: WhatsApp, SMS, Viber, Facebook, Instagram. وقد تم بناء الاستبانة على وفق إمكانية تحليل فرضيات الدراسة عبر هذه الأداة. ولأجل التحقق من مصداقية وموثوقية

المعاينة فقد تمثل في الافراد ذوي المسؤولية في تلك المشاريع، وهم بين مالك ومدير ومسؤول مباشر. وقد تم الوصول الى العينة مرتين، قبل وباء كورونا المستجد، وبعده بالاعتماد على نماذج Google form في تصميم وتوزيع الاستبانة، واسترداد الإجابات عبر النموذج.

وقد تم توزيع (٧٩) استمارة استبيان على وحدة المعاينة في الفترة ما قبل وبعد الوباء، وكان عدد الاستبانات التي تم استردادها وكانت صالحة لإجراء التحليل الاحصائي (٥١) استبانة لعدم تحقق الوصول للمائل لنفس وحدة المعاينة بعد الوباء. وقد تم الاعتماد بصورة مباشرة على الاتصال الهاتفي في الوصول المحدد لوحدة المعاينة، فضلاً عن الاستعانة بشركات التوصيل والتي ترتبط مباشرة بعينة الدراسة، ولها القدرة على الوصول المحدد للأشخاص الذين مثلوا وحدة المعاينة في المسح ما قبل الوباء. وبذلك يكون تمثيل الاستجابة بنسبة (٧١٪).

فقد تم اختباره من خلال اختبار معامل
(Cronbach Alpha) للثبات الداخلي
بهدف التأكد من صلاحية الأداة لجمع
البيانات بصورة دقيقة. وقد بلغت
قيمته (٨٩٪) للاستمارة ما قبل الوباء،
و(٩٧٪) للاستمارة ما بعد الوباء.

٨- تحليل بيانات الدراسة وفرضياتها

٨-١: تحليل خصائص عينة الدراسة

١- النوع الاجتماعي: عدد الرجال
المشاركين في المسح كان (45) وبنسبة
(٨٨٪)، فيما كان عدد السيدات
المشاركات في المسح (٦) وبنسبة
(١٢٪). وتعطي هذه النتيجة تصوراً

لانخراط الرجال بصورة أكبر في عمليات
البيع والمتاجرة عبر الانترنت، ويعود
السبب جزئياً في ذلك ربما لحاجة صاحب
المشروع الصغير الى إدارة معظم أنشطة
المشروع بنفسه، كالحصول على الموافقات
الرسمية، والشراء من البلدان الدولية أو
الإقليمية أو الأماكن المحلية، فضلاً عن

استبانة الدراسة وقدرتها على التمثيل
السليم لآراء العينة، فقد تم الاعتماد
على المقاييس التي وردت في الدراسات
السابقة ذات الصلة، والتي تم التحقق
من مصداقيتها وموثوقيتها وقدرتها على
تمثيل إجابات العينة. (سعيد، ٢٠١٦)
(أبو شرخ، ٢٠١٠) (الساعدي وآخرون
٢٠١٣) (Thelwall, 2000) (محمد،
٢٠١٥) (عبد الكريم، ٢٠١٧). فيما تم
توزيع الاستجابات الخاصة بأفراد العينة
وفقاً لمقياس ليكرت المتكون من خمس
فئات. وعلى النحو التالي: (١: غير متفق
بشدة، ٢: غير متفق، ٣: محايد، ٤: متفق، ٥:
متفق بشدة)

٧-٣: الصدق والثبات

فيما يخص الصدق والثبات، فقد
تم الاعتماد على المقاييس المحكمة
والواردة في الدراسات السابقة لاختبار
الصدق الظاهري للدراسة ومعرفة
ارتباط الفقرات ببعضها. أما الثبات،

الشابة. فضلاً عن قدرة وإمكانية الافراد ضمن هذه الفئات على التعامل بصورة أكثر كفاءة مع الأجهزة الحاسوبية واجراء المعاملات التجارية عبر الانترنت في العراق.

٣- التعليم: فيما يخص التعليم، فقد أظهرت البيانات أن المشاركين بنسبة متفوقة كانوا من حملة شهادة البكالوريوس، إذ كان عددهم (٣٧) وبنسبة (72%) من اجمالي المشاركين. فيما تلتها فئة الافراد من حملة شهادة الثانوية بواقع (6) مشاركين وبنسبة (12%). ثم الافراد من حملة شهادة الدبلوم والشهادات العليا بنسبة (10%) و(٦%) على التوالي. وتفسر هذه النتيجة جانبين أساسيين، الأول هو الوعي العالي لدى حملة شهادة البكالوريوس في أهمية المشاريع الصغيرة وقدرتها على تحقيق دخل جيد لأولئك الافراد. والثاني هو توجه الخريجين الى القطاع الخاص وعبر التمويل الشخصي كنتيجة لعدم وجود

الحصول على أجهزة الحاسوب وادامتها وهو ما يختص به الرجال بصورة أكبر مقارنة في النساء في العراق.

٢- الفئة العمرية: الفئة العمرية الأكثر مشاركة في البحث كانت من الأشخاص بين (٣١-٤٠ سنة)، إذ بلغت نسبة مشاركة هذه الفئة حوالي (43%)، تلتها الفئة العمرية (٢١-٣٠ سنة) وبنسبة (35%) ثم الفئات العمرية (أقل من ٢٠ سنة) و(أكثر من ٤٠ سنة) بنسبة (٤%) و(١٨%) على التوالي. وتعطي هذه المعلومات تصوراً عن متوسط الاعمار الخاصة بأصحاب المشروعات الصغيرة في العراق. إذ ان نسبة الأعمار التي تتراوح بين (٢١ سنة) و(٤٠ سنة) بلغت مجتمعة حوالي (٧٨%)، ويتبين بذلك ان أكثر من ثلاثة أرباع المشاركين كانوا من الفئات العمرية الشابة. وهو ما يؤكد جميع الآراء التي ذكرت في المراجعة النظرية، والتي بينت أن أصحاب المشاريع الصغيرة عادة ما يكونون ضمن الفئات العمرية

فرص كافية من التعيين الحكومي.

٤- عمر المشروع: المشاريع التي مضى على انشائها حوالي (٤-٧ سنة) كانت الأكثر مشاركة في المسح، إذ بلغ عددها (٢٨) مشروعاً وبنسبة (٥٥٪)، فيما حلت المشاريع التي مضى على انشائها أكثر من (٧) سنوات بالمرتبة الثانية بواقع (١٠) مشروعاً وبنسبة (١٩٪). ثم تلتها المشاريع من عمر (١-٣ سنة) و(أقل من سنة) على التوالي وبنسبة (٢٠٪) و(٦٪) على التوالي. وتفسر تلك النتيجة ارتباط عمر المشروع بعمر تحسن خدمات الانترنت في العراق، خصوصاً بعد عام ٢٠١٠، والذي شهد ثورة في تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، ونقله نوعية في سرعة حزم البيانات المقدمة الى الزبائن من قبل شركات تجهيز خدمات الانترنت.

٥- مصدر تمويل المشروع: أظهرت البيانات ان النسبة الأكبر من المشاريع الصغيرة يتم تمويلها عبر المدخرات الشخصية، إذ بلغ عدد المشاريع التي

أسست بالأموال الشخصية لمالكها (٢٥) مشروعاً، وبنسبة (٤٩٪)، فيما تلتها المشاريع التي يتم تمويلها من قبل العائلة أو الأصدقاء، إذ بلغ عددها (٢١) مشروعاً، وبنسبة (٤١٪). وبالتالي فإن (٩٠٪) من المشروعات الصغيرة المعتمدة على الانترنت في عملها يتم تمويلها عبر الأموال الشخصية او العائلة، بمقابل (١٠٪) من المشاريع التي تم تمويلها عبر القروض المصرفية او الإعانات الحكومية، وقد توزعت بين (٦٪) للقروض المصرفية، و(٤٪) للإعانات الحكومية. وتعتبر هذه البيانات عن حقيقة اعتماد أصحاب المشروعات الصغيرة المعتمدة على الانترنت في عملها على التمويل الشخصي لإنشاء هذه المشاريع. وما يفسر ضعف تمثيل القروض المصرفية هو نسبة الفوائد المرتفعة جداً على القروض الشخصية (تصل الى ٥٠٪). فيما لا يزال دور الإعانات الحكومية مقتصرًا على منظمات

التي تحقق هذه النسبة من اجمالي المشاركة حوالي (43%)، فيما تلتها النسبة (أكثر من ٣٠%)، أي المشاريع التي حقق عائد أكثر من (٣٠%) الى رأس المال، وكانت نسبة هذه المشاريع من اجمالي المشاركة حوالي (39%). لتليها النسبة (١) - ١٠% و (١١% - ٢٠%) بواقع (٥) و(٤) مشاريع على التوالي وبنسبة مشاركة (10%) و(8%) على التوالي. ويتوضح من خلال هذه النتيجة أن المشاريع الصغيرة تحقق أداء جيد، وعوائد جيدة، وهو ما يؤكد ما ذكرناه آنفاً عن جهوية القطاع الخاص العراقي لإنشاء وتشغيل المشاريع الصغيرة وضمان تحقيق عوائد جيدة فيه.

٧- مجال المشروع: في سؤالنا عن مجال المشروع، تباينت الأسئلة بين المشاريع العاملة عبر الإنترنت بصورة كلية، والمشاريع التي تمارس أنشطتها عبر وجود فعلي (فرع او مكتب) على الأرض، وعبر الانترنت، وأخيراً المشاريع التي

المجتمع المدني وبرامج تمويل المشاريع الصغيرة والذي لم يُنفذ بشكل جيد رغم تخصيصات الأموال الكبيرة له.

٦- نسبة الأرباح الى رأس المال: لصعوبة تحديد العائد الخاص بالمشاريع الصغيرة بشكل جيد او دقيق، ولامتناع الكثير من المشاركين عن الإجابة الصريحة عن مقدار الأرباح المتحققة سنوياً، فضلنا سؤال المشاركين عن نسبة الأرباح الى رأس المال، وبتعبير أكثر وضوحاً للمشاركين، فقد تم سؤالهم عن نسبة الأرباح التي يتم الحصول عليها، وهي تمثل اجمالي الايرادات مطروحاً منها التكاليف بأنواعها، ومن ثم مقارنتها برأس المال المخصص لكل فترة او لكل جانب من جوانب المشروع. وقد تم اعتماد مصطلح رأس المال لأجل الوصول الى حقيقة القيمة المالية المضافة الى اجمالي الأموال المستثمرة في المشروع. وكانت النسبة الأكبر للأرباح المتحققة هي النسبة بين (٢١% - ٣٠%)، إذ بلغت نسبة المشاريع

مقارنة بالتشغيل الفعلي على الأرض، هذه الكلف تتمثل في كلف الأبنية، والمكاتب، والأجهزة، فضلاً عن رسوم المهنة وضرائب الطاقة وغيرها. فيما يقتصر تشغيل المشروع عبر الإنترنت بصورته الأولية على الأجهزة الحاسوبية وتوافر خدمات الإنترنت فقط.

٨-٢: تحليل بيانات الدراسة

٨-٢-١: المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة يوضح الجدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (العمل عبر الإنترنت) متضمناً أبعاده الأربعة، وهو على فترتين زمنيتين، قبل وبعد وباء كورونا المستجد. وكما في الآتي:

ليس لديها وجود على الإنترنت إلا أنها تستخدمه لأغراض تحسين العمليات. وبلغت نسبة المشاريع التي تعتمد العمل بصورة كلية عبر الإنترنت حوالي (٥٩٪) بواقع (٣٠) مشروعاً. فيما بلغت نسبة المشاريع التي تستخدم الإنترنت ووجودها الفعلي في العمليات التجارية حوالي (35٪) بواقع (١٨) مشروعاً. أما المشاريع التي تعتمد الوجود الفعلي فقط فقد بلغت نسبتها (6٪) وبواقع (3) مشاريع. وتبين هذه النتائج أن النسبة الأكبر من المشاريع الصغيرة يتم تشغيلها باستخدام خدمات الإنترنت، وهذا الأمر له عدة دلائل، الأول هو توافر خدمات الإنترنت بصورة جيدة في العراق وإمكانية الوصول السهل لتلك الخدمات. ثانياً، لا توجد عوائق أو متطلبات رسمية لإقامة المشاريع عبر الإنترنت، الأمر الذي يجعل خيار تشغيل المشروع عبر الإنترنت أفضل الخيارات. أخيراً، يتطلب تشغيل المشروع عبر الإنترنت كلف أقل بصورة كبيرة

جدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل (العمل عبر الانترنت)

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة التقدير
قبل الوباء المستجد				
البيع والتسويق عبر الأنترنت	٤,٢٥٨	٠,٦٦٠	٠,١٥٥	عالية
إدارة علاقات الزبائن	٤,٢١٨	٠,٦٣٠	٠,٥١٧	عالية
المساهمة التكنولوجية	٤,٥٠١	١,٥٥٩	٠,٣٤٦	عالية
بعد الوباء المستجد				
البيع والتسويق عبر الأنترنت	٤,٧٠٥	٠,٣٣٥	٠,٠٧١	عالية
إدارة علاقات الزبائن	٤,٦٥٤	٠,٣٥١	٠,٠٧٥	عالية
المساهمة التكنولوجية	٤,٦٦٢	٠,٣٩٠	٠,٠٨٣	عالية

للفترة ما قبل وباء كورونا المستجد، توضح النتائج أعلاه أن المتوسطات الحسابية لأبعاد المتغير المستقل (العمل عبر الانترنت) كانت عالية، فيما كانت قيم الانحراف المعياري متباينة، لكنها منخفضة في المتوسط. وهو ما يفسر أن المشاريع الصغيرة تعتمد الانترنت بصورة جيدة في أداء أنشطتها، وقد تكون هذه النتيجة مسلم بها، إذ أن المشاريع المستهدفة كانت أساساً المشاريع الصغيرة العاملة عبر الانترنت، او التي تعتمد الانترنت في أنشطتها.

فيما ارتفعت المتوسطات الحسابية للمتغير المستقل (العمل عبر الانترنت) بشكل أكبر للبيانات الخاصة بالفترة ما بعد وباء كورونا المستجد، فما انخفضت قيم الانحراف

**العمل عبر الإنترنت وأداء الأعمال: دراسة حالة المشروعات الصغيرة في العراق
للفترة ما قبل وبعد جائحة فيروس كورونا المستجد**

م.م سرور عبد الكريم عبد اللطيف

المعياري ومعامل الاختلاف لأبعاد المتغير المستقل، وهو ما يعني أن إدراك ووعي أصحاب المشروعات الصغيرة قد ازداد بصورة ملحوظة للفترة ما بعد وباء كورونا المستجد. خصوصاً وان الانترنت بات يمثل الطريقة الوحيدة لضمان استمرار عمل المشروع مع قرارات حضر التجول، والإجراءات الصحية التي تشجع على التباعد الاجتماعي، وبالتالي عدم وصول الزبائن للمشروعات الصغيرة.

ويوضح الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع (إداء المشاريع الصغيرة) متضمناً أبعاده الأربعة، وهو على فترتين زمنيتين، قبل وبعد وباء كورونا المستجد. وكما في الآتي:

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع (إداء المشروعات الصغيرة)

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة التقدير
قبل الوباء المستجد				
أدارة المشروع	٤,٢٩٤	٠,٦٥٦	٠,٤٣١	عالية
كفاءة المشروع	٤,٣٣٠	٠,٤٩٠	٠,٢٤٠	عالية
الأداء الوظيفي	٤,٢٦٩	٠,٤٩٩	٠,٢٤٩	عالية
بعد الوباء المستجد				
أدارة المشروع	٤,٦٧٨	٠,٣٣٠	٠,٠٧٠	عالية
كفاءة المشروع	٤,٧٢٥	٠,٣٣٦	٠,٠٧١	عالية
الأداء الوظيفي	٤,٧١٧	٠,٣١٥	٠,٠٦٦	عالية

٨-٢-٢: تحليل فرضيات الدراسة
قبل الوباء المستجد
قبل البدء بتحليل الفرضيات، قام
الباحثان بإجراء عدد من الاختبارات
للتأكد من سلامة البيانات وصلاحيتها
لتحليل الانحدار، هذه الاختبارات هي
اختبار KMO and Bartlett للتأكد
من سلامة البيانات وقدرتها على اكتشاف
وتفسير البنية الخاصة بالدراسة بشكل
دقيق. واختبار Variance infla-
tion factor، للتأكد من عدم وجود
ارتباطات بين المتغيرات المستقلة، وأنها
لا تعاني من شكل من أشكال التعدد
الخطي. وكما في الآتي:

وتوضح النتائج للفترة ما قبل الوباء
المستجد أن أداء المشروع جيد، وأن إدارة
المشروع وكفاءته تسير بصورة جيدة،
فضلاً عن الأداء الوظيفي الجيد للعاملين
في المشروع. وتفسر تلك النتيجة بساطة
المشاريع الصغيرة وعدم تعقيدها، الأمر
الذي يجعل من إمكانية تحديدها أسهل.
خصوصاً وأن العاملين في المشروع
تربّطهم غالباً صلة قرابة أو صلة عائلية
أو صداقات وثيقة. وفيما يتعلق بالنتائج
الخاصة بالفترة ما بعد الوباء، فقد ارتفعت
المتوسطات الحسابية بصورة ملحوظة،
فضلاً عن انخفاض كبير في قيم معامل
الاختلاف والانحراف المعياري. وهو
ما يؤشر على اتفاق أصحاب المشروعات
الصغيرة على معظم المفاهيم الواردة بأداة
الدراسة، وأنهم يسعون بشكل متماثل
لاعتقاد العمل عبر الانترنت في أداء
المشروعات كنتيجة لانتشار وباء كورونا
المستجد، وتعطل إمكانية التشغيل الفعلي
للمشاريع.

جدول (٤)

تحليل KMO و VIF للمتغيرات المستقلة

Time period	قبل الوباء	بعد الوباء
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy	٠,٧٠٦	٠,٩٢٧
Approx. Chi-Square	٩٩,٢٨٥	٣١٩,٠٩٢
df	١٥	١٥
.Sig	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
اختبار ما قبل الوباء		
Tolerance	VIF	أبعاد المتغير المستقل
اختبار ما قبل الوباء		
٠,٥٦٨	١,٧٥٩	البيع عبر الانترنت
٠,٥٥١	١,٨١٥	إدارة علاقات الزبائن
٠,٨٤٩	١,١٧٨	مساهمة تكنولوجيا المعلومات
اختبار ما بعد الوباء		
٠,٣٥٢	٢,٨٤٢	البيع عبر الانترنت
٠,٣٥٨	٢,٧٩٥	إدارة علاقات الزبائن
٠,٣٣٢	٣,٠١٦	مساهمة تكنولوجيا المعلومات

ويتبين من الجدول (٤) أن قيمة معامل كفاية العينة (KMO) بلغ (٠,٧٠٦)

و(٠,٩٢) وهي قيمة عالية، وتدلل على ان العينة كافية لتمثيل بناء النموذج الخاص بالدراسة، وهي دالة أيضا عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$). وفيما يخص التعددية الخطية، فقد كانت جميع قيم VIF للاختبارين ما قبل وبعد الوباء أقل من (٥) وهو ما يدل على أن قيم التعددية الخطية مقبولة. وبالتالي لا توجد ارتباطات بين المتغيرات المستقلة وهو ما يجعل نموذج الانحدار ملائم للاختبار.

H01 الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد دور لاعتماد العمل عبر الانترنت في تحسين

أداء المشروعات الصغيرة في العراق

ولاختبار هذه الفرضية، تم تحليل معامل الارتباط (Pearson Correlation)

لاختبار مستوى الارتباط بين المتغيرين، وكما في الجدول (٦)

جدول (٦)

اختبار معامل الارتباط للفترة ما قبل الوباء

المتغيرات	البيع عبر الانترنت	إدارة علاقات الزبائن	مشاركة تكنولوجيا المعلومات	إدارة المشروع	كفاءة المشروع	الأداء الوظيفي
البيع عبر الانترنت	١					
إدارة علاقات الزبائن	٠,٦٥٠***	١				
مشاركة تكنولوجيا المعلومات	٠,٣٣١*	٠,٣٧٠***	١			

العمل عبر الإنترنت وأداء الأعمال: دراسة حالة المشروعات الصغيرة في العراق
للفترة ما قبل وبعد جائحة فيروس كورونا المستجد

م.م سرور عبد الكريم عبد اللطيف

		١	**٠,٤١٥	**٠,٤٧٥	**٠,٤٧٦	إدارة المشروع
	١	**٠,٥٩٩	**٠,٣٧٩	*٠,٣٣٣	٠,٢١٥	كفاءة المشروع
١	**٠,٥٥٦	*٠,٣٤٧	٠,١٢٠	**٠,٣٨٢	٠,١٧٦	الأداء الوظيفي
					**٠,٤٨٩ ٠,٠٠٠ ٥١	الارتباط العام مستوى الدلالة العينة

**Correlation is significant at the 0.01 level | *significant at
the 0.05 level (2-tailed).

جدول (٥)

اختبار معامل الارتباط للفترة ما بعد الوباء

الأداء الوظيفي	كفاءة المشروع	إدارة المشروع	مشاركة تكنولوجيا المعلومات	إدارة علاقات الزبائن	البيع عبر الانترنت	المتغيرات
					١	البيع عبر الانترنت
				١	**٠,٧٤٤	إدارة علاقات الزبائن
			١	**٠,٧٦١	**٠,٧٦٦	مشاركة تكنولوجيا المعلومات
		١	**٠,٧٩٨	**٠,٧١٤	**٠,٨١٢	إدارة المشروع
	١	**٠,٨٢٣	**٠,٨٥٠	**٠,٧٧٢	**٠,٧٧٩	كفاءة المشروع
١	**٠,٨٤٤	**٠,٨٢٤	**٠,٨٥٤	**٠,٨٢٢	**٠,٨٤٠	الأداء الوظيفي
**٠,٩٣٣ ٠,٠٠٠ ٥١						الارتباط العام مستوى الدلالة العينة

**Correlation is significant at the 0.01 level | *Significant at the 0.05 level (2-tailed).

ويبين من الجدول (٦) وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة معنوية بين العمل عبر الانترنت، وأداء المشروعات الصغيرة في العراق وبدرجة مقبولة للفترة ما قبل وباء

العمل عبر الإنترنت وأداء الأعمال: دراسة حالة المشروعات الصغيرة في العراق للفترة ما قبل وبعد جائحة فيروس كورونا المستجد

م.م سرور عبد الكريم عبد اللطيف

كورونا المستجد. فيما ازداد الارتباط بشكل كبير جداً بين متغيرات الدراسة للفترة ما بعد وباء كورونا المستجد. فقد ارتفعت قيم معامل الارتباط من (٠,٤٨٩) الى (٠,٩٣٣) لتكون قريبة من تحقيق الارتباط التام، وهو ما يؤشر على أن إدراك ووعي أصحاب المشروعات الصغيرة لأهمية اعتماد العمل عبر الانترنت، سيما وانه الحل المثالي لإدامة عمليات المشروع في الحالات التي يتم فيها إيقاف حركة السكان لأغراض صحية، وتجنباً لانتشاء الوباء والامراض. وعلى هذا الأساس يتم قبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد دور لاعتماد العمل عبر الانترنت في تحسين أداء المشروعات الصغيرة في العراق.

H_{02} الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر معنوي عند مستوى $(\alpha \geq 0\%)$ لاعتماد

العمل عبر الأنترنت في تحسين أداء المشروعات الصغيرة في العراق ولتحليل هذه الفرضية، قام الباحثان بإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين الرئيسين، وكما في الآتي:

جدول (٧)

تحليل الانحدار البسيط

المتغير	R	R ²	F	.Sig	t	-	.Sig
العمل عبر الانترنت	قبل الوباء						
	٠,٤٨٩	٠,٢٣٩	١٥,٣٧٢	٠,٠٠٠	٣,٩٢١	٠,٢٨٣	٠,٠٠٠
العمل عبر الانترنت	بعد الوباء						
	٠,٩٣٣	٠,٨٧١	٣٣١,٥٩٠	٠,٠٠٠	١٨,٢١٠	٠,٨٧٥	٠,٠٠٠

يتبين من الجدول (٧) أن قيم معامل التحديد (R^2) ارتفعت بشكل كبير في الفترة ما بعد الوباء، وهو ما يؤشر الى أن العمل عبر الانترنت يفسر التغيرات الممكنة في

الانترنت سيُحسن بما مقداره (٨٧٪) من أداء المشروعات الصغيرة في العراق.

٩- مناقشة النتائج

أظهرت نتائج الدراسة أن رواد المشاريع الصغيرة في العراق معظمهم من الرجال، ومن الفئات العمرية بين (٢١) و(٤٠) سنة. ويفسر الشق الأول من النتيجة طبيعة العمل ضمن القطاع الخاص والذي يشتمل عادة على الرجال بدلاً من السيدات، وتعود تأثيرات هذه النتيجة الى طبيعة المجتمع الذي يقبل عمل الرجال في المهن والمشاريع الخاصة بصورة أكبر من عمل المرأة. فضلاً عن المتطلبات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والتي تتطلب متابعة وأداء مباشر من قبل صاحب المشروع، وأهم تلك المتطلبات الوصول الى مدخلات المشروع وإدارة الجوانب المالية والبشرية للمشروع، فضلاً عن بيع وتسويق مخرجاته. أما الجانب الثاني من النتيجة، فيعود الى القدرات والمهارات الشابة والتي تمكنهم

أداء المشروعات الصغيرة في العراق، وبشكل أكثر تحديداً، وللفترة ما قبل الوباء، فإن العمل عبر الانترنت يُفسر التغيرات في أداء المشروعات الصغيرة بمقدار (٢٣٪). فيما يُفسر ما مقداره (٨٧٪) من التغيرات الحاصلة في أداء المشروعات الصغيرة للفترة ما بعد وباء كورونا المستجد. وتؤشر هذه النتيجة الى التحسن والوعي الكبير بأهمية دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعمليات المشروع، والوصول الى الانترنت واستخدامه محلاً بديلاً لأداء المهام والأنشطة المتنوعة. وعلى هذا النحو، تم قبول الفرضية البديلة، أي انه يوجد أثر معنوي عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ لاعتماد العمل عبر الانترنت في تحسين أداء المشروعات الصغيرة في العراق وبدرجة عالية. وفيما يخص قيم (β) فقد ارتفعت من (٢٨٣, ٠) للفترة ما قبل الوباء الى (٨٧٥, ٠) لما بعد الوباء، أي ان تغير وحدة واحدة من العمل عبر

الأكبر من المشاريع كانت قد مضى على انشائها (٤-٧) سنوات، كما أن (٥٥٪) من المشاريع كانت قد مضى على انشائها (٤-أكثر من ٧ سنوات). وهو ما يفسر الوعي المبكر بأهمية البدء بالمشروع الصغير بدلاً من انتظار الوظيفة الحكومية أو التقيّد بالوظائف الخاصة.

وأظهرت النتائج أن المشاريع الصغيرة في العراق تحصل على التمويل عبر المدخرات الشخصية، ومشاركة العائلة أو الأصدقاء، بصورة أكبر بكثير من القروض المصرفية أو البرامج الحكومية. إذ أن أكثر من (٩٠٪) من هذه المشاريع تعتمد في حصولها على الأموال على الادخار الشخصي وأموال العائلة أو الأصدقاء. وهو ما يؤشر لضعف الدور الحكومي في دعم وتشغيل المشاريع الصغيرة. والذي يتطلب مزيداً من النظر في سياسات برامج دعم المشاريع الصغيرة وتحسين اداءها. وقد أعلنت الحكومة والبنك المركزي العراقي في مناسبات عدة

من تشغيل المشروع الصغير بصورة أكبر مقارنة بكبار السن، أو المراهقين. كما ان تشغيل وإدارة المشروع الصغير والوصول الى تقنيات الانترنت واستخدامها يتطلب مهارات شابه، وعقلية ناضجة بنفس الوقت. وهو ما يفسر تمثل النسبة الأكبر من المشاركين من الفئات العمرية الشابة. وتماشياً مع أهمية المشاريع الصغيرة في مكافحة البطالة، فقد أوضحت النتائج أن النسبة العظمى من المشاركين كانوا من حملة شهادات البكالوريوس. فغياب فرص الحصول على الوظائف الحكومية وتعقيدات متطلبات وظائف القطاع الخاص جعلت الكثير من الخريجين حديثاً يبحثون عن انشاء وتشغيل مشروعهم الخاص، والذي غالباً ما يشتمل على إمكانيات بسيطة أو متواضعة، لكنها ستكون بالنهاية الخيار البديل والأفضل لعدم الحصول على العمل. هذه النتيجة تسهل من التفسير المنطقي للنتيجة التالي، وهي عمر المشروع، إذ تبين أن النسبة

(١٠٠٠٠\$) تسدد خلال خمسة سنوات مع سنة أولى معفاة من الفائدة. من جانب آخر، أظهرت النتائج ان المشاريع الصغيرة في العراق تحقق أرباح مقبولة، إذ أن النسبة الأكبر من المشاريع هذه تحقق عائداً بين (٢١٪) و(٣٠٪) فأكثر) من اجمالي الاموال المُستثمر فيها. وهو ما يُعد مؤشراً ايجابياً عن سلامة عمليات هذه المشاريع، فضلاً عن الدور المؤثر لتقنيات الانترنت في تشغيل هذه المشاريع. وتدل هذه النتيجة الى ان القطاع الخاص العراقي لايزال يمثل وجهة مثالية لاستثمار الأموال. فحاجة السكان متزايدة، والقيود المفروضة على العمليات التجارية لاتزال بمستويات منخفضة. فضلاً عن مستويات الضرائب الأكثر انخفاضاً مقارنة بالدول الإقليمية. كما ان نجاح المشاريع المشاركة في هذه الدراسة في الحصول على العائد الملائم يُعد هو الآخر مؤشراً على حاجة القطاع الخاص للمشاريع الصغيرة، إذ ما افترضنا ان

دعمها للمشاريع الصغيرة، لكن مقارنة هذه الإعلانات بالواقع نجد أن هناك ما يحد من إمكانية تطبيق برامج الدعم هذه على الوجه السليم. وفيما يخص القروض المصرفية الحكومية منها والخاصة. فما زالت تعقيدات الحصول على القرض ونسبة الفائدة المرتفعة اهم معوقات الحصول على التمويل. إذ أن بعض المصارف تطلب ضامناً تفوق قيمتها قيمة القرض حتى ب(٥) أضعاف. فيما تصل نسبة الفائدة على القروض الي لا تتجاوز قيمتها (٦٠٠٠\$) في بعض المصارف الى (٥٠٪). وعلى الرغم من ان قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ قد أوضح أن المشاريع التي تقل قيمة طلبها للحصول على التمويل عن (١٧٠٠٠\$) معفاة من الفائدة، الا ان السلطة المفوضة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد حالت دون تطبيق هذا الجانب، لتحديد السقف الأعلى للقرض بحوالي

(R²) من (٢٩٣, ٠) للفترة ما قبل الوباء، الى (٨٧١, ٠) لما بعد الوباء، وتفسر هذه النتيجة درجة ارتباط التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بالمتغير المستقل، أي أن العمل عبر الانترنت قادر على تفسير ما مقداره (٨٧٪) من التغيرات الحاصلة في أداء المشروعات الصغيرة في العراق. فضلاً عن معادلة التنبؤ وقيمة (٨٧٥, ٠) للفترة ما بعد الوباء، والتي أكدت أن تحسين اعتماد العمل عبر الانترنت بمقدار وحدة واحدة سيُحسن من أداء المشروعات الصغيرة بمقدار (٨٧٪).

١٠- الخلاصة والتوصيات

من خلال مناقشة نتائج الدراسة الحالية، يتبين وجود أهمية لزيادة الوعي بالمشاريع الصغيرة عبر البرامج الحكومية الملائمة والموجهة لتشجيع القطاع الخاص وتشغيل العاملين. بما في ذلك الورش المجتمعية والشبابية للتعريف بالمشاريع الصغيرة وكيفية تشغيلها وادارتها. وكذلك عبر التوجيه للجهات الحكومية

المشاريع التي تم مسحها في هذه الدراسة تم تأسيسها بطريقة عشوائية وبأقل مستوى من الدعم الحكومي والمصري. ان النتائج المتحققة من خلال المقارنة بين آراء واستجابات العينة بعد الوباء المستجد كانت مذهلة، إذ ارتفعت مؤشرات الارتباط الكلية والجزئية بين متغيرات الدراسة بصورة كبيرة جداً في الفترة ما بعد الوباء، وهو ما يؤشر عن تحسن الارتباط بين هذه المتغيرات وبصورة جيدة. من جانب آخر، فقد كانت علاقات الارتباط بين الأداء الوظيفي وكل من البيع عبر الانترنت ومشاركة تكنولوجيا المعلومات علاقات غير دالة إحصائياً عند مستوى ثقة (٩٥, ٠)، الا ان هذه النتيجة تغيرت ايجاباً بصورة كبيرة لترتفع من (١٦٧, ٠) (١٢٠, ٠) على التوالي للفترة ما قبل الوباء الى (٨٤٠, ٠) (٨٥٤, ٠) على التوالي للفترة ما بعد الوباء، وهي قيم ذات دلالة إحصائية. وكذلك، ارتفعت قيم معامل التحديد

كما تجد الدراسة أنه من الأهمية بمكان بان تتولى جهة حكومية او شبه حكومية معتمدة مهمة انشاء قاعدة بيانات خاصة بالمشاريع الصغيرة في العراق، تشمل على عدد المشاريع الصغيرة ومجال عملها التجاري ورأس المال، وعدد العاملين، ومصادر التمويل، ومخرجات المشروع. إذ ستساهم قاعدة البيانات تلك في اتخاذ القرار الأكثر ملائمة عند الرغبة في البدء في المشروع الصغير، عبر البحث عن الفرص غير المستغلة في البيئة واعتماد المشاريع الجديدة فيها. كما ستوفر قاعدة البيانات هذه إمكانية إعطاء صورة أكثر شمولية عن حالة المشاريع الصغيرة في العراق، وبالتالي معالجة مواطن الإخفاق فيها.

وهناك أهمية تتعلق بإيجاد المعالجة القانونية والتجارية المناسبة للمشاريع الصغيرة غير المسجلة في وزارة التجارة أو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتسهيل عملية تسجيلها بهدف الحصول

المختصة في تسهيل عمل هذه المشاريع كالحصول على الموافقات ورخص ممارسة المهن ودعم مخرجات هذه المشاريع. فضلاً عن توفير الدعم المالي المناسب للبدء بهذه المشاريع عبر إعادة النظر في برامج صندوق رعاية المشاريع الصغيرة ومعالجة المعوقات التي تحول دون أداء هذه البرامج لأهدافها الرئيسية.

وتوصي الدراسة هنا بأهمية مشاركة المصارف الحكومية والخاصة في دعم المشاريع الصغيرة، عبر إيجاد برامج ملائمة لدعم هذه المشاريع تضمن الحصول على التمويل دون تعقيد، فضلاً عن اعتماد سعر فائدة ملائم لخصوصية هذه المشاريع. مع أهمية أن تتضمن البرامج المصرفية هذه فترات سماح للفائدة لفترات بدء المشروع، وخصومات الفائدة عند سدادها قبل موعدها، وإمكانية الوساطة بين المشروع الصغير والأطراف التجارية الأخرى لتسهيل عمل المشاريع وإدامة أنشطتها.

المصادر

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠١٤، بغداد ص ٣٥.
٢. حسن، زهراء محمد، (٢٠١٨)، «المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق وسبل النهوض بها للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)»، مجلة الجامعة العراقية، العدد ١، المجلد ١٢.
٣. كنجو، عبود، (٢٠٠٧)، «استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة»، دراسة ميدانية، للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب، المؤتمر العلمي الخامس جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية. عمان - الأردن.
٤. عبد الكريم، عمر تيسير، (٢٠١٧) «دور التسويق الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي لدى شركات تزويد خدمة الأنترنت (كول يو، حضارة، مدى) في تحقيق ميزة تنافسية» رسالة ماجستير،

على الاعتراف الكافي للحصول على التمويل وبيع وتسويق مخرجات هذه المشاريع. كما توصي الدراسة بأهميه تقديم المعالجات القانونية والمحاسبية للتحويل من المشاريع الصغيرة الى المشاريع المتوسطة، عبر نشر الوعي بأنواع الشركات (المساهمة والمختلطة وذات المسؤولية المحدودة) وكيفية دمج المشاريع الصغيرة للتوسع نحو المشاريع المتوسطة والكبيرة.

أخيراً، توصي الدراسة بأهميه اجراء المزيد من البحوث عن حالة المشاريع الصغيرة في العراق وتأثيرها أو تثيرها بظواهر بيئة الاعمال العراقية. عبر تقديم المزيد من المقترحات لتحسين واقع المشاريع الصغيرة في العراق على النحو الذي يساهم في تحسين قطاع الاعمال بصورة عامة.

- جامعة القدس.
٥. محمد، محمد علي خليفة، (٢٠١٥)، «التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التجارة الإلكترونية في الشركات السودانية» رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
٦. الساعدي، مؤيد. وعلي، علي محمود، وعلي، سعد مجيد (٢٠١٣)، «دور استراتيجيات الإبداع الإداري في تحسين الأداء الوظيفي دراسة ميدانية في معمل سمنت الكوفة» مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. ٤ العدد ٥١.
٧. أبو شرح، نادر حامد، (٢٠١٠) «تقييم أثر الحوافز على مستوى الأداء الوظيفي في شركة الاتصالات الفلسطينية من وجهة نظر العاملين» رسالة ماجستير، جامعة الأزهر-غزة.
٨. سعيد، أصفاد مرتضى، (٢٠١٦)، اثر المقدرات الابداعية في ادارة المشروعات الصغيرة دراسة استطلاعية لاراء ع-نة من مد-ري المشروعات الصغيرة التي ترعاها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية» مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد ٤٩.
- ١- Ardic, O. P., Mylenko, N. & Saltane, V. (2011). Small and medium enterprises: a cross-country analysis with a new data set. World Bank Policy Research Working Paper Series.
- ٢- Ayyagari, M., Beck, T. & Demirguc-Kunt, A. (2005). Small and medium enterprises across the globe. Small Business Economics, 29(4), 415-434.
- ٣- Thelwall, M. (2000). Effective websites for small and medium-sized enterprises. Journal of Small Business and

- The Financial System We Need: Enterprise Development, 7(2), From Momentum to Transformation. 149-159.
- ٨ Ishengoma, E.K. &Kappel, R.,(2008). Business Constraints and Growth Potential of Micro and Small Manufacturing Enterprises in Uganda. GIGA Working Papers, GIGA WP 78/2008
- ٩ Islam, M. A., Yousuf, S. & Rahman, M. I. (2014). SME Financing in Bangladesh: A Comparative Analysis of Conventional and Islamic Banks. Journal of Islamic Banking and Finance, 2(1), 79-92.
- ١٠ Jiménez, G., Ongena, S., Peydró, J. L., & Saurina, J. (2012). Credit supply and monetary policy: Identifying the bank balance-sheet channel
- Enterprise Development, 7(2), 149-159.
- ٤ Azende, T.(2011) An Empirical Evaluation of Small and Medium Enterprises Equity Investment Scheme in Nigeria. Journal of Accounting and Taxation. 2011. 3 (5) 79- 90.
- ٥ Cowling, M., Liu, W. & Ledger, A. (2012). Small business financing in the UK before and during the current financial crisis. International Small Business Journal, 30(7), 778-800.
- ٦ Fjose, S., Grunfeld, L. and Green, C. 2010: SMEs and growth in Sub-Saharan Africa: Identifying SME roles and obstacles to SME growth, ME-NON Publication No. 14/2010, Oslo.
- ٧ Inquiry, U. N. E. P. (2016).



- son, J. C. (2010). Franchising and small medium-sized enterprises (SMEs) in industrializing economies: A Saudi Arabian perspective. *Journal of Management Development*, 30(4), 402-412.
- ١٥ UNEP (2007). Innovative financing for sustainable small and medium enterprises in Africa. UNEP finance initiative, Geneva.
- ١٦ Zubair, A. K. I. (2014). Entrepreneurship and Economic Development in Nigeria: Evidence from Small and Medium Scale Enterprises (SMEs) Financing. with loan applications. *American Economic Review*, 102(5), 2301-26.
- ١١ Mohammed, A. Q. (2015 a). Talent Attraction and Retention in Saudi Arabian Family Owned Small and Medium Scale Enterprises (SME's). *Journal of Business Management & Social Sciences Research*, 4(2), 182-189.
- ١٢ Mohammed, A. Q. (2015 b). Employee recruitment, selection and retention in Saudi Arabian family owned Small and Medium Scale Enterprises (SMEs) Kuwait Chapter of Arabian. *Journal of Business and Management Review*, 4(6).
- ١٣ OECD. (2006). Financing SMEs and Entrepreneurs 2006
- ١٤ Sadi, M. A. & Hender-

